آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (18) – 11 / 3 / 2017

معهد التخطيط القومي

"إنشاء جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

د/ مها محمد الشال

مدرس بمركز التخطيط والتنمية الصناعية

تستوجب النظرة المستقبلية لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجها مصر في هذه الفترة أن تنطلق من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي هي أساس النمو الاقتصادي والتصدي للمشاكل المجتمعية الناتجة عن البطالة، ولاسيما وأنها أصبحت تكتسب اهتماماً كبيراً وعقد لها مؤتمرات ومبادرات لتمويل الشباب. ولذا تم الاهتمام بها وجعلها ضمن محاور التنمية المستدامة لمصر 2030 واستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية 2016- 2020، حيث يمثل هذا القطاع ركيزة أساسية في الاقتصاد المصري، وتعكس موافقة مجلس الوزراء على إنشاء جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في 8 ديسمبر 2016 مدى الاهتمام بها، حيث يبلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالى 2.5 مليون منشأة وتستوعب حوالى 75% من فرص العمل في الاقتصاد، وتصل نسبة المشروعات التي تقوم بالتصدير منها 17% من إجمالي تلك المشروعات.

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر من منظور بعض التجارب الدولية.

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة نظراً لقدرتها علي تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ومتوازنة ومستدامة، وتوفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها كثير من الدول ومنها مصر، إضافة إلى أن تكلفتها الرأسمالية منخفضة نسبياً فضلاً عن أنها تساهم في زيادة الناتج القومي وبما ينعكس علي تحسين ميزان المدفوعات من خلال التأثير الإيجابي علي الصادرات، وفي ذات الوقت الحد من الاستيراد لمكونات الإنتاج والمواد الأولية باعتبار أن جانب من إنتاجها يمثل مدخلات للمشروع الكبير إضافة إلى قدرة هذه المشروعات علي تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة نتيجة قدرتها علي الانتشار الجغرافي ووصولها إلى المناطق الأقل اهتماماً.

ولعل تجارب بعض الدول أكبر دليل، **فاليابان** بالرغم من أنها لا تتمتع بثروات معدنية أو مواد أولية ومعظم إنتاجها يعتمد علي استيراد أغلب مواردها الأولية إلا إنها حققت تقدماً كبيراً في مجال الصناعة لدرجة كبيرة، ويرجع ذلك إلى ما اتبعته الحكومة من توفير الدعم الكامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بداية من إقامة المجمعات الصناعية وتقديم التمويل اللازم وتبني الحكومة لهذه المشروعات وتقديم التدريب الفني والإداري لأصحابها كل ذلك ساعد هذه المشروعات على الإنتاج بجودة عالية طبقاً للمواصفات مما أدى إلى اعتماد المشروعات الكبرى على إنتاج هذه المشروعات فضلاً عن أن كثير من الصناعات الكبرى أصبحت تتخلى عن إنتاج الكثير من مكونات التصنيع وإسنادها إلى المشروعات الصغيرة باعتبارها الأكثر تخصصاً.

وكذلك **كوريا الجنوبية** كانت تعتمد على سلعة تصديرية واحدة وهي الأرز خاصة مع ندرة الموارد الاقتصادية وضعف المساحة القابلة للزراعة، ومع هذا لجأت الحكومة إلى وضع خطط للتنمية كانت جميعها مرتبطة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة وأيضا هيئة لتدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية هذه المشروعات بالتوازي مع

إنشاء مدن صناعية وإقامة مجمعات صناعية كل هذا ساهم في تحقيق التنمية وزيادة القدرات التصديرية.

كما أهتمت **الحكومة الهندية** بهذا القطاع باعتباره يقدم فرص عمل وقد كانت البداية بإنشاء مؤسسة فنية متخصصة تقوم بمساعدة المشروعات الصغيرة خاصة الجديد منهم وتقديم الدعم الفني والتسويقي لهم خلال فترة المشروع في مراحله الأولية لمدة تتراوح ما بين 3-5 سنوات مما ساعد على تخريج شباب وجيل من رجال الأعمال مع تقديم الدعم المالي لهم من خلال مؤسسات تمويلية بشروط ميسرة وبأساليب تتناسب مع طبيعة هذه المشروعات وتتفق مع ثقافة القائمين عليها إضافة إلى إنشاء جهاز قومي للصناعات الصغيرة والمتوسطة ووجود نظام واضح للإعفاءات الضريبية مع خلق نوع من التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة.

وفى مصر لاقت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الدعم الفني والمالي منذ فترة طويلة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية والجهاز المصرفي تحت مظلة البنك المركزي المصري، والذي قدم مجموعة من المبادرات والتي ساهمت إلى حد كبير في تحقيق تنمية لهذا القطاع تمثلت في إعفاء البنوك التي تقدم تمويل للمشروعات الصغيرة من نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى البنك المركزي المصري إضافة إلى إنشاء بوابة إلكترونية مسجل عليها بيانات ما يقرب من 36 ألف مشروع فضلاً عن سابق تأسيس الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، وما لها من دور كبير في توفير قاعدة بيانات تاريخية عن عملاء هذا القطاع وتقديم تقييم لمستوي جدارة هؤلاء العملاء وتوجه عدد من البنوك إلى إنشاء إدارات متخصصة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد خصص البنك المركزي 200 مليار جنية بفائدة 5% في عام 2016 لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم اقتصاد البلاد وتوفير فرص عمل من خلالها وفقاً لمبادرة الرئيس السيسي منذ يناير 2016، إلا أن تلك المشروعات مازالت تمر ببطء. **ومن أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاستفادة من المبادرة ما يلى:**

- طول فترة الحصول على موافقات وخاصة المرتبطة بالتراخيص، كما أن الحصول على التمويل يستغرق وقتاً طويلاً بسبب عدم استكمال المستندات المطلوبة من جانب المستفيد.
- تعدد الجهات التي يتعامل معها المستفيد.
- مشاكل في الموافقات من قبل البنوك، خاصةً وأن كثيراً من المشروعات لا تمتلك قوائم مالية معتمدة أو ضمانات عينية تسهل الرجوع إليها حال التأخر عن السداد.
- عدم إجراء دراسات جدوى للمشروعات.
- مشكلات التسويق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم قدرتها علي منافسة المنتجات المستوردة، بالإضافة إلي عدم القدرة علي تحمل تكاليف التسويق.

إن الأمر يتطلب الحاجة إلى مبادرات تكميلية وحوافز مكملة لنمو تلك المشروعات ومن أهمها:

- ❖ تقديم الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات الجمارك وتسويق المنتجات.
- ❖ مشاركة وتكاتف كل مؤسسات الدولة والحكومة لدعم هذه المشروعات وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

اختصاصات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وفي إطار تشجيع وتبنى استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال تم إنشاء جهاز لتنمية تلك المشروعات بموافقة مجلس الوزراء، ويتبع الجهاز وزارة التجارة والصناعة وله مجلس إدارة برئاسة وزير التجارة والصناعة، وبعضوية عدد من المتخصصين والمعنيين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. **ويهدف هذا الجهاز إلى:**

- وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- وضع وتطوير البرامج والمبادرات ذات الصلة، وتحفيز المواطنين على إقامة المشروعات، وتشجيع الشباب على ريادة الأعمال.

- تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية العاملة في هذه المشروعات، وتنمية القدرات في مجال البحث والابتكار والتطوير ومجالات التمويل وإعداد دراسات الجدوى.
- تكامل وربط هذه المشروعات بسلاسل الإمداد.
- تيسير سبل التفاوض الجماعي لتوفير المواد الأولية من مصادر جيدة بأنسب الأسعار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تصدير منتجاتها للخارج من خلال توفير الحوافز والفرص التمويلية للمشاركة في المعارض بالخارج.
- العمل مع الجهات المعنية على تيسير إنهاء الإجراءات والتصاريح اللازمة لبدء نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع الضوابط والقواعد اللازمة للتنسيق بين الجهاز وبين الجهات والمبادرات العاملة في هذا القطاع.
- إنشاء قاعدة بيانات للمشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وإتاحة المعلومات لكافة الجهات المعنية بتنمية وتطوير هذه المشروعات.
- تواصل الجهاز مع كافة المبادرات التي تقوم بها الجهات والأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية ذات الصلة.
- اقتراح مشروعات القوانين واللوائح اللازمة لتحقيق أهداف الجهاز لتنمية المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال.

وبالتالي فإن الجهاز سيساهم في القضاء على التشابكات القائمة والازدواجية في عمل واختصاصات بعض الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد على تنفيذ استراتيجية النهوض بها.

دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في ظل إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

سيكون دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في ظل إعادة هيكلته بعد إنشاء الجهاز هو التمويل وريادة الأعمال ودراسات الجدوى الاقتصادية والخدمات غير المالية، ولعل ذلك جاء لمنع التشابكات العديدة لأجهزة وصناديق تمويل المشروعات في مصر كما سيكون لرئيسه دوراً في جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع عدم المساس بأوضاع العاملين مالياً أو إدارياً.

والتساؤل هنا، ما هو مصير المشروعات والأنشطة التي كان يقوم بها الصندوق الاجتماعي قبل إنشاء الجهاز؟ كما أن للجهاز بعض الأهداف الخاص بالصندوق الاجتماعي، وبعض البرامج والأنشطة مثل: برامج مكافحة الفقر وبرامج التنمية المجتمعية والبشرية فإن مصيرها غير واضح حتى الآن بعد إعادة هيكلة الصندوق. وتحتاج إعادة هيكلة الصندوق إلى تغيير سياساته، وزيادة تمويله للمشروعات بشكل أكبر، وربما يحتاج إلى تطوير هيكله الإداري ليتناسب مع متابعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، **ولذا يجب على الجهاز القيام بما يلي:**

- التنسيق بين جميع الجهات ذات العلاقة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك وضع خطط واضحة للتعامل مع تلك المشروعات، والتنسيق بين الجهاز ومبادرة المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية "مشروعك"، وكذلك مبادرة "بداية" من أجل توحيد الجهات التي تتعامل مع ملف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إجراء حصر شامل لكافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على بيانات واضحة حول تلك المشروعات خاصة التي حصلت على تمويل من الصندوق.

ولعل التحدي الأكبر الذى سيواجه الجهاز يتمثل فيما يلى:

- عدم وجود بيانات واضحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وجود اختلاف كبير بين تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين وزارة المالية والبنك المركزي.
- منح الجهاز جوانب تنفيذية يضعف قدرته على تنفيذ مهامه الأساسية وخاصة وضع ورسم السياسات العامة، والتنسيق بين الجهات المعنية.

- إن تبعية الجهاز لوزارة التجارة والصناعة تفرض عليه ضرورة حصر كل الأنشطة المرتبطة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات.

ويوصى لتفعيل دور جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتبني مجموعة من الاقتراحات ومنها:

- تأهيل أصحاب المشروعات للتعامل مع البنوك، والمنافسة والتوسع في الأسواق الخارجية لترويج المنتجات.
- توفير شرح تفصيلي للأوراق والمستندات المطلوبة، وشروط الحصول على التمويل وقيمته، وفترة السداد ويعتبر هذا دور الحكومة وليس البنوك.
- إيجاد آلية للجهاز لربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالصناعات الكبيرة.
- التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحديثة وتطوير المشروعات الحالية منها.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال وتوفير التمويل لها لإعادة إقراضها في ظل ما لديها من خبرة في التعامل مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بأساليب غير تقليدية إضافة إلى قدرتها علي متابعة أعضائها.
- توفير إتاحة قواعد بيانات ومعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدرتها التنافسية وفتح وتوجيه الاستثمارات في مجالات جديدة.
- إصدار رقم قومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تتعامل من خلاله مع كل الهيئات والجهات الحكومية وغير الحكومية وتحصل من خلاله على المزايا والحوافز.
- التوسع في انتشار الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها مثل شركات التأجير التمويلي، الاستعلام الائتماني، شركات ومؤسسات الضمان والمشاركة في تحمل جانب من تكاليف برامج تحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التعاون مع مركز تحديث الصناعة.
- التوسع في إقامة المعارض المحلية والخارجية لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي تسويق الإنتاج وقد يكون ذلك من خلال المحافظات مع تحمل جانب كبير من تكاليف ذلك نيابة عن أصحاب المشروعات وبمساعدة رجال الأعمال من منطلق المسئولية المجتمعية.
- التوسع في إنشاء صناديق استثمار مباشر وتوجيه تمويلها واستثماراتها إلى الأماكن الأقل نمو مثل الصعيد والوادي الجديد بما يحقق قدر من التنمية العادلة لهذه المناطق بمشاركة رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين والمحافظات والبنوك.
- محاولة تطبيق ما يسمي بأسلوب الحماية والذي طبق في بعض الدول من خلال تخصيص سلع معينة لا يتم إنتاجها إلا من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى التزام المشروعات التي تحصل على مناقصات حكومية بأن يكون هناك نصيب في المدخلات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره ومراكز التدريب المهني بما يسهم في الارتقاء بالمستوى المهني للخريجين.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت 22629225
بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com
www.inplanning.gov.eg